

## أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية للفترة بين (1993-2012)

### The effect of several macroeconomic variables on the flow of foreign direct investment in Islamic countries for the period (1993-2012)

محمود فوزي شعوبي  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة / الجزائر  
mchaoubi@gmail.com

طله بن الحبيب  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
جامعة العربي التبسي، تبسة / الجزائر  
Tahabenhbib@yahoo.fr

قدم للنشر في: 2017.06.15 & قبل للنشر في: 2017.11.01

Received: 15.06.2017 & Accepted: 01.11.2017

**ملخص :** سعت الدول الإسلامية كغيرها من دول العالم إلى توفير مناخ ملائم من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونه مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي هي في حاجة إليه فعملت على إقرار سياسات تشجيعية وتحفيزية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في تحريك عجلة التنمية لديها والاستفادة من مختلف آثاره الاقتصادية الإيجابية.

فمن خلال الدراسة تبين أن أداء الاقتصاديات الإسلامية بشكل عام حقق تحسنا واضحا أدى إلى تراجع فجوة التنافسية وتسهيل ممارسة الأعمال، إلا أن هذا التقدم يرجع أساسا إلى تطور الوضع التنافسي للدول نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط في بعض الدول وتوظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وبناء دعائم الاقتصاد الجديد، وهو ما جعل كل من السعودية واندونيسيا والهند تحتل مراكز متقدمة ضمن مختلف المتغيرات وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما احتلت باقي الدول الإسلامية الأخرى مراكز متوسطة إلى متأخرة.

**الكلمات المفتاح :** استثمار أجنبي مباشر، متغيرات اقتصادية كلية، دول إسلامية.

**Abstract:** Islamic countries-like other countries of the world -have sought to create a climate in order to attract the maximum amount of foreign direct investment as a source of external funding sources, which are in need of it worked on the adoption of incentive policies and motivational direction of foreign direct investment in the hope of moving the wheel of development has to take advantage of raised by various positive economic.

Through the study shows that the Islamic economies overall performance achieved a clear improvement has led to a decline in the competitiveness gap and easier to do business, but that this progress is mainly due to the evolution of the competitive position of countries as a result of the macroeconomic environment improved and the performance of foreign trade, thanks to high oil prices in some countries and employ returns in the development of infrastructure and economic and social structures and building the foundations of the new economy, which made all of Saudi Arabia, Indonesia and India occupies advanced positions within the different variables, in particular foreign direct investment, while the rest of the other Muslim countries occupied the centers of medium to late.

**Keywords:** Foreign Direct Investment, Macroeconomic Variables, Islamic Countries.

#### مقدمة.

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجية، وله دور مهم في مشروعات التنمية الاقتصادية للدول المضيفة إذا ما أحسنت اختيار مشروعاتها واختيار شركائها الأجانب، فالاستثمار الأجنبي يمكن أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتاحة في البلد، ويساهم في توسيع القاعدة الاستثمارية، كما يمكن بمشاركته لرؤوس الأموال الوطنية من زيادة الإنتاج مما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق زيادة الصادرات وإحلال السلع الوطنية محل السلع المستوردة وتحسين جودة ونوعية الصناعات المحلية، مع إمكانية مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في البلد، وكذا نقل أساليب متقدمة في الإدارة والتدريب والتسويق... الخ.

وتُعد الاستثمارات الأجنبية أداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل وإكساب العمالة الوطنية مهارات فنية وتقنية وإدارية حديثة تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى أداء العمالة الوطنية. إلا أن هناك بعض العوامل التي تقف

حاجزا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، اختلفت بين عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية وقانونية،... الخ، وعليه، سنحاول في هذا المقال الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وكيف يُمكن تقدير نموذج قياسي لهذه العلاقة في الدول الإسلامية؟

**أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدول الإسلامية والتعرف على مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على هذا التدفق من خلال استخدام نموذج البيانات المقطعية الذي يمزج بين البعد الزمني والبعد الفردي و الموضوعي **حدود الدراسة:** شملت هذه الدراسة 25 بلدا إسلاميا من أصل 57 بلدا وهي (البحرين، الجزائر، السعودية، غانا، الغابون، مصر، الهند، المغرب، تونس، تركيا، اندونيسيا، مالي، النيجر، نيجيريا، موريتانيا، السنغال، تشاد، الأردن، موزمبيق، أوغندا، غامبيا، كينيا، الكامرون، السودان، باكستان)، وتمتد فترة الدراسة إلى 20 سنة، من سنة 1993 إلى سنة 2012. أما عن اختيار البلدان والفترة كان على أساس البيانات المتاحة لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي مصدرها إجمالا قاعدة بيانات البنك الدولي.

## I. الجانب النظري: مفهوم الاستثمار وأهميته

**يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه** " حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، وفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي ويكون الاستثمار مباشرة حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة ".<sup>1</sup> بينما يعرفه رايونود برنارد على أنه: " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر ".<sup>2</sup>

ويُمكن تعريفه أيضا على " أنه التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي للمشروع الاستثماري، سواء كان مشروعاً للتسويق أو للبيع أو للتصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ".<sup>3</sup> أما بنك فرنسا فيرى ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة ".<sup>4</sup>

كما تم تعريفه على أنه " إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أو للتسويق أو للبيع أو لأي نوع من النشاط الإنتاجي أو الخدمي موزعة أنشطتها على عدد من الدول الأجنبية ".<sup>5</sup> من التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ماهو إلا قيام شخص أو منظمة من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء كان عن طريق التملك الكامل للمشروع أو الملكية الجزئية وهدف تحقيق أكبر عائد ممكن، حيث أنه يتميز بالعناصر التالية:

- وجود دولتين محلية وأجنبية؛

- وجود مستثمرين محلي وأجنبي؛

- تملك كلي أو جزئي وتحقيق أكبر عائد.

أما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فتبرز من خلال ما يلي:<sup>6</sup>

- إمداد الدول بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه

الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا؛

- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة؛

- رفع معدل الاستثمار بالدول من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكتملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات ؛
- انتشار الآثار الإيجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشبيك التي تربط أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية ؛
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل ميزان المدفوعات ؛
- تعتبر مصدرا جيدا للحصول على العملات الأجنبية أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية برنامج تنموي ؛
- تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل من خلال مساهمتهم في مشروعات الاستثمار وإنشاء مشروعات جديدة ؛
- تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية ؛
- فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع على المستوى بطبيعته استثمار العالمي أو في الدولة الأم.<sup>7</sup>

يتحدد الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة متغيرات لعل أبرزها وفقا للدراسات والأدبيات الاقتصادية يكمن في:

- **معدل التضخم:** وهو عبارة عن مؤشر السياسة النقدية فارتفاع قيمته دليل على عدم الاستقرار النقدي في البلد، في حين أن المستثمرين يفضلون الاستثمار في البلد الأكثر استقرارا في سياسته النقدية، فمن المعقول وجود أثر سلبي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومعدل التضخم (Nonnemberg and de Mendonça, 2004) في حين أن دراسة (Garibaldi et al , 2001) التي أجريت على 26 دولة وجدت أن التضخم أحد أهم العوامل التي لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **الإنفاق الحكومي:** زيادة الإنفاق الحكومي في بلد ما من شأنه تنشيط الاقتصاد المحلي الذي بدوره يدفع بالمدخيل إلى الارتفاع، ويؤدي هذا إلى زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (Lipsey, 2000)، ومن المتوقع أن العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي كما جاء في دراسة (Elkhatib & Mishal, 2006).
- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي محمدا أساسيا للشركات الأجنبية التي تبحث عن الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، أقرت الدراسات التطبيقية السابقة بوجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ما أكدته دراسة اليونكتاد عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية (Unctad 2000).
- **إجمالي الاستثمار المحلي:** يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي على أنه إجمالي تكوين رأس المال وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد ، مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، ففي دراسة قام بها تميم و جابر ايل ليوودث<sup>8</sup> وجد أن زيادة قدرها 3,5% في الاستثمار المحلي الياباني تؤدي إلى زيادة قدرها 10% في الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوحي أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي حتما إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :** اعتبره البعض كمقياس لحجم السوق وهو عبارة عن قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان كلما ارتفعت حصة الفرد من الناتج ، مؤشر ارتفاع مداخيل المواطنين الذي من شأنه أن يجعل السوق جاذبة للمستثمرين الأجانب، مما يجعل العلاقة موجبة بين نصيب الفرد من الناتج وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **معدل النمو :** أكدت دراسة الباحث (Aliber 1993) أن التغير في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول من شأنها أن تؤثر على سلوكيات انتقال رؤوس الأموال دوليا، فرؤوس الأموال تنتقل من الدول ذات النمو البطيء إلى الدول ذات معدلات النمو

المرتفعة، بينما دراسات أخرى وجدت أن العلاقة بين معدل النمو والاستثمار الأجنبي المباشر موجبة ومنها (Alkhatib,2005)، (Salvator,2001)، (Lipsey,2000).

▪ **سعر الصرف** : جاء في عديد الدراسات أن العلاقة بين متوسط سعر صرف البلد مقابل الدولار سالبة من بينها ( Quére et al 1999) ودراسة (Aliber, 1993)، أي أنه كلما انخفضت قيمة العملة المحلية للبلد أكثر فأكثر كلما ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد

▪ **عدد السكان**: في دراسة قام بها (Hufbauer,1994) في دول أمريكا وألمانيا واليابان حول تأثير بعض المتغيرات على الاستثمار الأجنبي للسنوات 1980، 1985، 1990 وجد أن عامل السكان هو العامل المهم والمؤثر فزيادة السكان — 1% يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل يفوق 1%.

▪ **إجمالي الادخار المحلي**: اختلفت الدراسات السابقة حول تأثير إجمالي الادخار المحلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ففريق ذهب إلى أن هناك تأثير موجب باعتبار أن الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وتوسيع حجم السوق ومن ثم زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي (24, Ram 1980) وكذلك دراسة (papanek 1972)، أما الفريق الثاني ذهب إلى التأثير السلبي للادخار المحلي (United nation, 2001,2) ودراسة (singht, 1972 ,141).

## II. الجانب التطبيقي: محددات الاستثمار الأجنبي في الدول الإسلامية

تهدف من هذه الدراسة للتعرف على المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإسلامية، من خلال بناء نموذج انحدار يتضمن الاستثمار الأجنبي كمتغير تابع، وتسعة متغيرات اقتصادية كلية مستقلة، وهي (معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو، متوسط سعر الصرف، عدد السكان، الادخار المحلي)، ويمكن صياغة النموذج كما يلي :

$$FDI_{i,t} = \alpha + \beta_1 G_{i,t} + \beta_2 TINF_{i,t} + \beta_3 GDP_{i,t} + \beta_4 INV_{i,t} + \beta_5 GDPP_{i,t} + \beta_6 GR_{i,t} + \beta_7 TCH_{i,t} + \beta_8 POP_{i,t} + \beta_9 EPAR_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث:  $\alpha$  : تمثل المقطع الثابت وهو قيمة المتغير التابع عند انعدام المتغيرات المستقلة ؛  $\beta$ : وهي المعاملات التي يتم حسابها من خلال الانحدار وتعبير عن أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع، أما باقي المتغيرات فهي كما يلي :

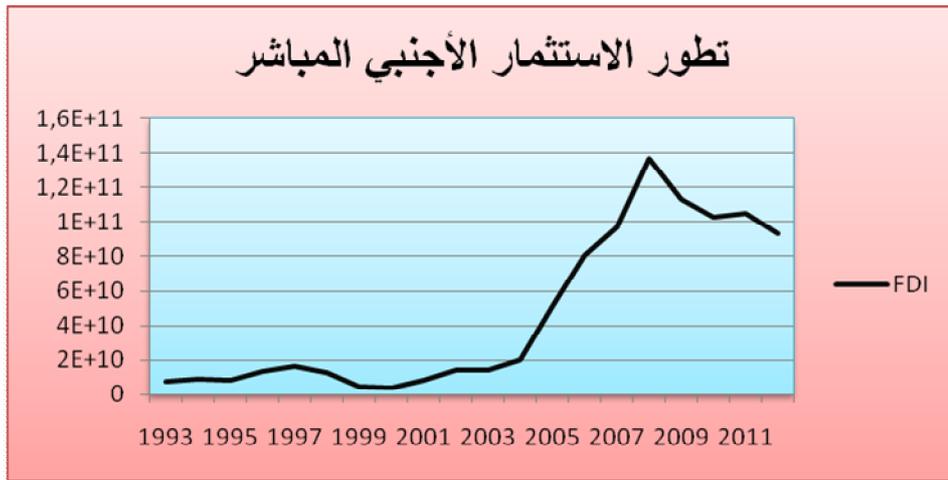
$FDI_{i,t}$  : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $G_{i,t}$  : الإنفاق الحكومي في البلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $TINF_{i,t}$  : معدل التضخم للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $GDP_{i,t}$  : الناتج المحلي الإجمالي للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $INV_{i,t}$  : الاستثمار المحلي للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $GDPP_{i,t}$  : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $GR_{i,t}$  : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $TCH_{i,t}$  : متوسط سعر الصرف بالعملة المحلية للبلد  $i$  مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة  $t$ .  $POP_{i,t}$  : إجمالي عدد السكان للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $EPAR_{i,t}$  : الادخار المحلي للبلد  $i$  خلال الفترة  $t$ .  $\varepsilon_{i,t}$  : المتغير العشوائي.

أما  $i$  فهي تعبر عن البلدان وهي من 1 إلى 25 بلد إسلامي، بينما  $t$  فهي فترة الدراسة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2012 أي أنه لدينا 500 مشاهدة ( $N*T=25*20=500$ ).

أ- تطور الاستثمار الأجنبي في الدول الإسلامية:

من الشكل (01) الذي يمثل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع دول العينة مجتمعة (25 بلد إسلامي) يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف تذبذب خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 2012 ، حيث نجد أن متوسط الفترة إجمالاً بلغ ما يقارب مليار و 829 مليون دولار أمريكي، حيث منذ سنة 1993 إلى سنة 2003 كان منخفض و بدأ سنة 2004 بالارتفاع ومثلت سنة 2009 أعلى تدفق للاستثمار الأجنبي بلغ ما يقارب 114 مليار دولار أمريكي ليعود بعدها في الانخفاض تدريجياً<sup>9</sup>

شكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية خلال (1993-2012)



من خلال برمجية Eviews 09 سنقوم بتقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة البيانات المقطعية (Data Panel) كونها تتناسب مع بيانات الدراسة، ولتقدير المعلمات نطبق ثلاث نماذج: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect)، ولاختيار أفضل النماذج نستخدم اختبار Breusch- Lagrange واختبار هوسمن (Hausman Test) واختبار Pagan LM.

أ- العلاقة التوازنية قصيرة المدى بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته (التحليل الساكن):

يقوم التحليل الساكن في نماذج بانل على تقدير ثلاثة نماذج ومن تم المفاضلة بينها:

#### ◆ نموذج الانحدار التجميعي

يتضح من نموذج الانحدار التجميعي المقدر المبين أدناه أن كل من المتغيرات: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، سعر الصرف، إجمالي الادخار المحلي كانت لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما باقي المتغيرات لم تكن لها معنوية، مما يدخل على أن هذه المتغيرات وحدها التي لها تأثير على الاستثمار الأجنبي حسب ما دلت عليه مستويات المعنوية لهذه المتغيرات.

و بالنظر إلى المعلمات المقدرة في النموذج نجد أن المتغيرات الإنفاق الحكومي و نصيب الفرد من الناتج و معدل النمو و معدل التضخم و الادخار المحلي لها تأثير موجب على الاستثمار الأجنبي المباشر على عكس المتغيرات المتبقية التي لها تأثير سالب على (إ.م).

$$FDI = 127990422.785 - 0.059 * G + 0.064 * GDP + 25295.732 * GDPP + 52664674.567 * GR + 8392066.590 * INF + 0.080 * INV - 6.217 * POP - 405482.528 * TCH - 0.008 * EPAR$$

(0.3319) (0.0000) (0.0000) (0.3276) (0.0658) (0.1793) (0.0002)  
(0.6510) (0.0002) (0.0000)

R-squared	0.658161	Mean dependent var	1.54E+09
F-statistic	83.43185	Durbin-Watson stat	0.575931
Prob(F-statistic)	0.000000		

#### ◆ نموذج التأثيرات الثابتة

بالنظر للنموذج المقدر الذي يأخذ في الحسبان التأثيرات الثابتة، يظهر أن كل من متغيرات: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي، الاستثمار و الادخار المحليين، سعر الصرف و عدد السكان بالإضافة إلى الثابت (C) لها معنوية إحصائية أي لها تأثير معنوي على المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي أما باقي المتغيرات المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج، معدل النمو، و معدل التضخم.

أما عن قيم المعلمات المقدرة المرتبطة بالمتغيرات نجد أغلب المتغيرات كان لها تأثير موجب على الاستثمار الأجنبي ماعدا الناتج المحلي والاستثمار المحلي و سعر الصرف فكان لهم تأثير أو علاقة عكسية مع المتغير التابع.

$$FDI = -1009562834.06 - 0.057*G + 0.038*GDP + 348738.741*GDPP + 16742633.886*GR + 1482865.693*INF +$$

(0.0007) (0.0000) (0.0000) (0.087) (0.848) (0.1125)

$$0.132*INV + 10.534*POP - 408658.533*TCH + 0.002*EPAR + [CX=F]$$

(0.0001) (0.0016) (0.0139) (0.0000)

R-squared	0.710801	Mean dependent var	1.54E+09
F-statistic	32.56620	Durbin-Watson stat	0.666962
Prob(F-statistic)	0.000000		

ويمكن أن تتوزع التأثيرات الثابتة التي تمثل آثار كافة العوامل الثابتة التي تؤثر في المتغير التابع ولا تتغير عبر الزمن في الدول الإسلامية على النحو التالي :

جدول رقم (01): الفروق الفردية في الثابت بين المقاطع (الآثار الثابتة)

PAYS	Effect	PAYS	Effect	PAYS	Effect	PAYS	Effect
1	-4.06E+09	8	-6.72E+08	15	9.36E+08	22	9.88E+08
2	8.77E+08	9	-1.26E+10	16	1.12E+09	23	4.46E+08
3	-1.72E+09	10	1.09E+09	17	2.35E+09	24	1.55E+09
4	2.45E+09	11	5.59E+08	18	8.32E+08	25	1.00E+09
5	-1.11E+09	12	3.66E+08	19	-9.31E+08		
6	1.25E+09	13	1.06E+09	20	1.19E+09		
7	7.71E+08	14	1.29E+09	21	9.40E+08		

من الجدول (01) تظهر الدول المرقمة بـ: 1 - 3 - 5 - 8 - 9 - 19 وهي (البحرين ، الغابون ، الجزائر ، اندونيسيا، الهند، السعودية) أن قيم التأثيرات سالبة مما يعني انه كان هناك عجز في تدفق الاستثمار الأجنبي fdi ، وعلى العكس من ذلك فالدول الأخرى شهدت فائضا في تدفق الاستثمار الأجنبي لا يعود بسبب المتغيرات المستقلة.

#### ◆ نموذج التأثيرات العشوائية

تظهر لنا نتائج تقدير هذا النموذج أن كل من متغيرات: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي، الاستثمار و الادخار المحلي، و سعر الصرف لها دلالة أو معنوية إحصائية على غرار باقي المتغيرات الأخرى التي لم يكن لها تأثير معنوي على المتغير التابع. أما عن قيم المعلمات فنجد أن هناك علاقة تأثير ايجابية بين كل من الإنفاق الحكومي، نصيب الفرد من الناتج، معدل النمو، معدل التضخم، والاستثمار المحلي، أما المتغيرات الأخرى المتبقية فلها تأثير سلبي على المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

$$FDI = 127990422.785 - 0.059*G + 0.064*GDP + 25295.732*GDPP + 52664674.567*GR + 8392066.590*INF + 0.080*INV$$

(0.3036) (0.0000) (0.0000) (0.2992) (0.0512) (0.1545) (0.0001)

$$- 6.217*POP - 405482.528*TCH - 0.008*EPAR + [CX=R]$$

(0.6315) (0.0000) (0.0000)

R-squared	0.658161	Mean dependent var	1.54E+09
F-statistic	83.43185	Durbin-Watson stat	0.575931
Prob(F-statistic)	0.000000		

وهنا نتقدم كل التأثيرات العشوائية التي تمثل آثار بقية المتغيرات المستقلة والتي تؤثر في المتغير التابع ويصعب إيجادها أو حسابها في الدول الإسلامية الخمسة وعشرون، مما يعني أن المتغيرات المستقلة هي التي تفسر لنا المتغير التابع فقط.

جدول رقم (02): الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي و نموذجي التأثيرات الثابتة أو العشوائية:

Lagrange multiplier (LM) test for panel data	
Date: 08/12/15 Time: 14:08	
Sample: 1993 2012	
Total panel observations: 400	
Probability in ( )	
Null (no rand. effect)	Cross-section
Alternative	One-sided
Breusch-Pagan	8.918752
	(0.0028)
Honda	2.986428
	(0.0014)
King-Wu	2.986428
	(0.0014)
SLM	4.322436
	(0.0000)

جدول رقم (03): نتائج اختبار مضاعف لاغرنج واختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
	Chi-Sq.	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Test Summary	Statistic		
	65.60192		
Cross-section random	8	9	0.0000
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

يتم الاختيار بين النماذج الثلاث باستعمال اختبار الاختيار بالعديد من الاختبارات (مضاعف لاغرنج (Lagrange multiplier) ويستعين هنا (Breusch-Pagan, Honda, King-Wu, SLM, GHM) وبالنظر إلى الجدول أدناه نجد أن كل هذه الاختبارات لها معنوية إحصائية مما يجعلنا نرفض فرضية العدم  $H_0$ . بملائمة نموذج الانحدار التجميعي ونقبل الفرضية البديلة  $H_1$  بان النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة و / أو نموذج التأثيرات العشوائية وهنا نلجأ إلى اختبار ثان هو اختبار هوسمان للاختيار ما بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية.

باستعمال اختبار Hausman الذي يستند على الفرضيتين التاليتين :

$H_0$  : اختيار نموذج التأثيرات العشوائي،  $H_1$  : اختيار نموذج التأثيرات الثابتة

نجد أن نتيجة الاختبار معنوية مما يجعلنا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرض البديل أي أننا نختار نموذج التأثيرات الثابتة كنموذج

ملائم

نتيجة: مقارنة النماذج الثلاثة أوضحت لنا من الاختبارات الإحصائية أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل، ومع هذا فإن هذا التحليل الساكن لا يصلح إلا للمدى القصير، مما يعني أن هذه المتغيرات قد لا تبقى نفسها أو قد تتغير مساهمتها من وقت لآخر في التأثير على الاستثمار المباشر خصوصا في حال تغير السياسات الاقتصادية بين الدول أو حدوث أزمات عالمية أو تغير قواعد اقتصادية عالمية ، وعليه فإننا نلجأ إلى التحليل الذي يبقى على العلاقات السابقة أو ينفذها على المدى الطويل من خلال ما يعرف بالتكامل

المتزامن (المشترك). لذلك فإن أول خطوة يفترض القيام بها هي دراسة الاستقرارية لكل متغيرات النموذج ومن ثم نقوم باختبار وجود التكامل المتزامن من عدمه.

ب- العلاقة التوازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته (تحليل التكامل المتزامن):  
 ■ دراسة استقرارية المتغيرات:

تظهر نتائج دراسة الاستقرارية للمتغيرات الموضحة في الجدولين التاليين نستنتج أن: المتغيرات: معدل النمو، معدل التضخم، سعر الصرف تستقر عند المستوى  $I(0)$ ، بينما متغيرات: الاستثمار الأجنبي، الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الاستثمار المحلي، الادخار المحلي فجميعها تستقر عند الفرق الأول  $I(1)$ . أما متغير عدد السكان فهو الوحيد الذي يستقر عند الفرق الثاني  $I(2)$ .

جدول رقم (04): نتائج اختبار جدر الوحدة للمتغيرات عند  $I(0)$

إحصائية الاختبار	FDI	G	GDP	GDPP	GR	INF	INV	POP	TCH	EPAR
Levin, Lin & Chu t*	1.7566 0.9605	12.664 (1.000)	9.6146 (1.000)	7.354 (1.000)	-10.598 (0.000)	-20.564 (0.000)	8.6504 (1.000)	3.9765 (1.000)	-2.67 (0.003)	2.973 (0.998)
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.77883 0.9624	15.119 (1.000)	12.285 (1.000)	10.337 (1.000)	-11.749 (0.000)	-13.213 (0.000)	11.683 (1.000)	6.2758 (1.000)	-0.674 (0.2499)	5.7694 (1.000)
ADF - Fisher Chi-square	39.196 (0.5063)	0.6899 (1.000)	8.319 (1.000)	2.7035 (1.000)	278.273 (0.000)	406.569 (0.000)	2.0745 (1.000)	12.821 (0.999)	53.788 (0.04)	22.071 (0.990)
PP - Fisher Chi-square	29.564 (0.8870)	1.4911 (1.000)	1.491 (1.000)	2.635 (1.000)	286.386 (0.000)	214.843 (0.000)	1.6728 (1.000)	5.3505 (1.000)	319.79 (0.000)	19.405 (0.9975)

جدول رقم (05): نتائج اختبار جدر الوحدة للمتغيرات عند  $I(1)$

إحصائية الاختبار	DFDI	DG	DGDP	DGDPP	DINV	DPOP	DEPAR	DDPOP
Levin, Lin & Chu t*	-13.4119 (0.0000)	-7.5681 (0.000)	-10.402 (0.000)	-11.869 (0.000)	-7.5563 (0.000)	3.50699 (0.9998)	-10.393 (0.000)	-7.4689 (0.000)
Im, Pesaran and Shin W-stat	-14.0182 (0.0000)	-5.4011 (0.000)	-8.8578 (0.000)	-10.660 (0.000)	-5.77302 (0.000)	1.8117 (0.9650)	-10.9165 (0.000)	-7.2472 (0.000)
ADF - Fisher Chi-square	237.412 (0.0000)	119.726 (0.000)	154.844 (0.000)	181.765 (0.000)	134.631 (0.000)	78.2204 (0.0003)	194.388 (0.000)	155.201 (0.000)
PP - Fisher Chi-square	276.436 (0.000)	140.82 (0.000)	163.410 (0.000)	189.789 (0.000)	161.514 (0.000)	34.6504 (0.7094)	279.572 (0.000)	64.6974 (0.008)

بما أن المتغيرات تستقر عند درجات مختلفة وعليه، فإنه لا يمكن إيجاد العلاقة طويلة المدى فيما بينها بالتكامل المتزامن وإنما هناك علاقة قصيرة المدى باستعمال نماذج الانحدار الذاتي (VAR) والتي تتطلب دراسة الخطوات التالية:

■ تحديد درجة التأخير الزمني:

حيث من الضروري معرفة الدرجات التي يمكن إجراء التقدير لنماذجها، ولاختيار الدرجة الأفضل فإنه يتم استخدام ستة معايير للمفاضلة، وتكون الدرجة الأفضل هي تلك التي تجمع لنا أكبر عدد من المؤشرات ذات القيم الدنيا.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables : GR INF TCH DFDI DG DGDP DGDPP DINV DEPAR D(POP,2)						
Exogenous variables : C						
Date : 09/01/15 Time : 23 :22						
Sample : 1993 2012						
Included observations : 250						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-38766.66	NA	2.5 <sup>e</sup> +122	310.2133	310.3542	310.2700
1	-37605.32	2220.486	5.2 <sup>e</sup> +118	301.7226	303.2720	302.3462
2	-37323.07	517.0738	1.2 <sup>e</sup> +118	300.2646	303.2226	301.4551
3	-36904.79	732.8425	9.5 <sup>e</sup> +116	297.7183	302.0849*	299.4757
4	-36648.03	429.2962	2.8 <sup>e</sup> +116	296.4642	302.2394	298.7886
5	-36398.66	396.9918	8.6 <sup>e</sup> +115	295.2693	302.4531	298.1606
6	-36132.55	402.3579	2.4 <sup>e</sup> +115	293.9404	302.5328	297.3986
7	-35919.51	305.0812	1.0 <sup>e</sup> +115	293.0361	303.0370	297.0612
8	-35700.22	296.4788*	4.3 <sup>e</sup> +114*	292.0817*	303.4913	296.6738*

وفي دراستنا وصلت إلى الدرجة الثامنة حسب ما تشير إليه العلامة (\*)، وهو ما يعني ان نموذج var ستكون فيه درجة تأخير كل متغيراته الداخلية والخارجية حتى الدرجة الثامنة.

#### ■ اختبار السببية

بافتراض أن عدد المشاهدات هي بعدد السنوات مضروبة في عدد الدول (المقاطع) فإننا سنحصل على نتائج اختبار السببية والتي توافق الفرضية البديلة H1 وفقا لجرنجر على السلاسل المستقرة (بأن المتغير الأول يسبب المتغير الثاني):

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/03/15 Time: 17:50			
Sample: 1993 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DG does not Granger Cause TCH TCH does not Granger Cause DG	425	1.08169 8.93131	0.3400 0.0002
DGDP does not Granger Cause TCH TCH does not Granger Cause DGDP	425	0.99052 6.44113	0.3722 0.0018
DINV does not Granger Cause TCH TCH does not Granger Cause DINV	425	1.19705 6.76704	0.3031 0.0013
DEPAR does not Granger Cause TCH TCH does not Granger Cause DEPAR	425	0.02869 5.25601	0.9717 0.0056
DG does not Granger Cause DFDI DFDI does not Granger Cause DG	425	34.9400 14.7766	9.E-15 6.E-07
DGDP does not Granger Cause DFDI DFDI does not Granger Cause DGDP	425	26.4648 21.5142	1.E-11 1.E-09
DGDPP does not Granger Cause DFDI DFDI does not Granger Cause DGDPP	425	1.69898 10.7680	0.1841 3.E-05
DINV does not Granger Cause DFDI DFDI does not Granger Cause DINV	425	38.7342 12.8876	4.E-16 4.E-06
DEPAR does not Granger Cause DFDI DFDI does not Granger Cause DEPAR	425	31.7216 15.4066	1.E-13 3.E-07

D(POP,2) does not Granger Cause DFDI DFDI does not Granger Cause D(POP,2)	400	24.8656 4.02155	7.E-11 0.0187
DGDP does not Granger Cause DG DG does not Granger Cause DGDP	425	0.02859 7.64077	0.9718 0.0006
DEPAR does not Granger Cause DG DG does not Granger Cause DEPAR	425	0.64991 17.4214	0.5226 5.E-08
D(POP,2) does not Granger Cause DG DG does not Granger Cause D(POP,2)	400	8.90590 9.00459	0.0002 0.0001
DGDPP does not Granger Cause DGDP DGDP does not Granger Cause DGDPP	425	2.43914 0.17970	0.0885 0.8356
DINV does not Granger Cause DGDP DGDP does not Granger Cause DINV	425	4.52024 1.57315	0.0114 0.2086
DEPAR does not Granger Cause DGDP DGDP does not Granger Cause DEPAR	425	6.62063 16.3337	0.0015 1.E-07
D(POP,2) does not Granger Cause DGDP DGDP does not Granger Cause D(POP,2)	400	5.76974 7.51331	0.0034 0.0006
DEPAR does not Granger Cause DINV DINV does not Granger Cause DEPAR	425	2.85951 20.3563	0.0584 4.E-09
D(POP,2) does not Granger Cause DINV DINV does not Granger Cause D(POP,2)	400	8.82167 10.4775	0.0002 4.E-05
D(POP,2) does not Granger Cause DEPAR DEPAR does not Granger Cause D(POP,2)	400	4.92356 5.53452	0.0077 0.0043

من خلال اختبار السببية نسجل مايلي:

وجود علاقة سببية تبادلية أو علاقة تغذية مرتدة بين: الاستثمار الأجنبي باعتباره المتغير التابع مع كل من المتغيرات المستقلة: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، الادخار المحلي و إجمالي عدد السكان. نفس الأمر ينطبق على أن هناك أيضا تغذية مرتدة بين: إجمالي عدد السكان مع الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار و الادخار المحلي، و بين (الاستثمار والادخار المحليين)

#### ■ اختيار معادلة النموذج المقدرة:

$$DFDI = - 8.64759906482e-07 - 3.10236883052e-16*DFDI(-1) - 1.99400470624e-16*DFDI(-2) + 1.98857743116e-16*DFDI(-3) - 3.28237261108e-16*DFDI(-4) + 7.45350763198e-16*DFDI(-5) + 5.98134096481e-16*DFDI(-6) - 2.67239336051e-16*DFDI(-7) - 1.76524672131e-16*DFDI(-8) + 1.59212506285e-07*GR - 1.88443982605e-08*INF + 5.29405308098e-10*TCH + 1*DFDI + 1.25598322142e-15*DG - 1.14749602833e-15*DGDP - 9.56196716362e-10*DGDPP - 1.84549773455e-15*DINV + 1.20061379878e-15*DEPAR - 3.66098986504e-12*D(POP,2)$$

R-squared	0.890185	Mean dependent var	3.15E+08
Adjusted R-squared	0.838202	S.D. dependent var	2.83E+09
Durbin-Watson stat	2.145997		

من خلال النموذج المقدر عن طريق VAR و بالنظر إلى مستوى المعنوية نجد أن المتغيرات المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر عن الفرق الأول هي كالآتي:

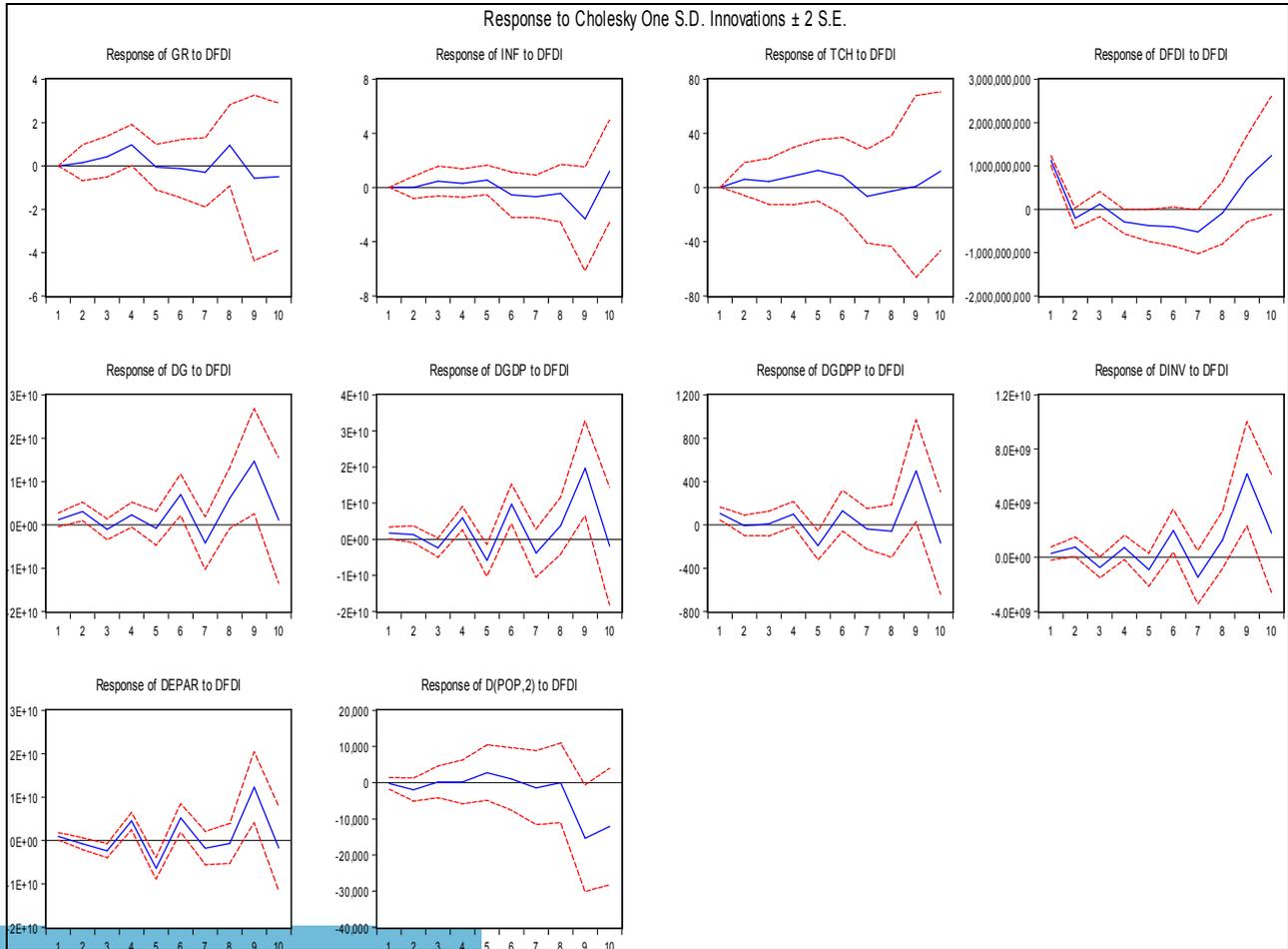
- معدل النمو عند التأخير الخامس و السادس؛

- سعر الصرف عند التأخير الأول و الثالث و السابع و الثامن؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر عند التأخير الثاني و الرابع و السابع؛
- الإنفاق الحكومي عند التأخير الأول و الخامس و السادس؛
- الناتج المحلي الإجمالي عند التأخير الأول و الخامس و السادس؛
- نصيب الفرد من الناتج عند التأخير الأول و الثالث و الخامس و السادس و الثامن؛
- الاستثمار المحلي عند التأخير الأول و السابع؛
- الادخار المحلي عند التأخير الأول و الخامس و السادس؛
- إجمالي عدد السكان عند التأخير الثالث و السابع؛
- الحد الثابت كذلك معنوي.

**نتيجة:** كل المتغيرات كان لها تأثير على المتغير التابع عند تأخيرات مختلفة ماعدا متغير واحد و هو معدل التضخم الذي لم يكن له تأثير، بالإضافة إلى ذلك نجد أن كل من معامل التحديد وقيمة اختبار DW في حالة جيدة فالمتغيرات المستقلة تفسر لنا ما مقداره 89%، كما انه لا وجود لارتباط ذاتي للأخطاء مع اقتراب DW إلى 2 (2,14).

#### ■ دوال الاستجابة النبضية ( الفورية)

يسمح تحليل الصدمات بقياس اثر التغير المفاجئ لظاهرة معينة على باقي المتغيرات ، من خلال دوال الاستجابة المبينة في الشكل (02) أدناه نجد أن كل المتغيرات تستجيب للصدمات التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالزيادة أو النقصان ما عدى المتغيرات معدل النمو و سعر الصرف و معدل التضخم فإنها ليست سريعة الاستجابة و التأثر بصدمة المتغير التابع و بصورة أقل متغير عدد السكان.



■ دراسة مساهمة التباين (تحليل التباين)

يستخدم تحليل التباين للتعرف على مقدار التباين في التنبؤ الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التفسيرية الأخرى في نموذج *VAR* وتبرز أهميته في انه يعطي الأهمية النسبية أو نسبة مساهمة اثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج ولتلافي مشكلة وجود التأثير المترامن للأخطاء في المتغيرات المختلفة للنموذج يتم اللجوء إلى توزيع تشولاسكي *Cholesky* الذي وان كان يتأثر عادة بترتيب المتغيرات، لذلك فانه يتم إعادة ترتيب المتغيرات في كل مرة لضمان عدم انحيازيتها.

Period	GR	INF	TCH	DFDI	DG	DGDP	DGPPP	DINV	DEPAR	D(POP,2)
1	0.000000	0.000000	0.000000	1.13E+09	1.13E+09	1.70E+09	103.6269	2.68E+08	9.56E+08	-240.8422
	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(5.5E+07)	(6.8E+08)	(7.6E+08)	(30.1186)	(2.1E+08)	(4.4E+08)	(798.103)
2	0.139826	0.001383	6.082530	-2.07E+08	3.04E+09	1.32E+09	-7.607134	7.48E+08	-7.91E+08	-1964.117
	(0.33870)	(0.41513)	(6.41895)	(1.2E+08)	(1.0E+09)	(1.2E+09)	(48.4833)	(3.4E+08)	(7.1E+08)	(1425.73)
3	0.419365	0.466734	4.382082	1.12E+08	-1.11E+09	-2.40E+09	8.880942	-7.69E+08	-2.38E+09	165.5615
	(0.42132)	(0.49588)	(9.20525)	(1.4E+08)	(1.3E+09)	(1.4E+09)	(48.9626)	(4.3E+08)	(8.0E+08)	(2185.82)
4	0.960777	0.313931	8.395354	-2.99E+08	2.29E+09	5.86E+09	98.90562	7.20E+08	4.53E+09	172.3587
	(0.43964)	(0.46355)	(11.4765)	(1.6E+08)	(1.5E+09)	(1.7E+09)	(59.9663)	(4.5E+08)	(9.6E+08)	(2909.78)
5	-0.068295	0.542296	12.46704	-3.82E+08	-7.93E+08	-5.91E+09	-193.5441	-9.33E+08	-6.42E+09	2752.950
	(0.49055)	(0.49286)	(12.2258)	(1.8E+08)	(1.6E+09)	(1.8E+09)	(63.1277)	(5.2E+08)	(1.1E+09)	(3386.49)
6	-0.134513	-0.543291	8.376529	-4.04E+08	6.93E+09	9.74E+09	129.6658	1.96E+09	5.21E+09	986.3439
	(0.66685)	(0.73417)	(15.0581)	(2.4E+08)	(2.7E+09)	(3.0E+09)	(81.6463)	(8.7E+08)	(1.8E+09)	(4010.65)
7	-0.303207	-0.681038	-6.607266	-5.27E+08	-4.20E+09	-3.85E+09	-39.55875	-1.47E+09	-1.80E+09	-1469.229
	(0.67403)	(0.72311)	(17.9555)	(2.9E+08)	(3.4E+09)	(4.0E+09)	(80.0422)	(1.0E+09)	(2.2E+09)	(4579.36)
8	0.941842	-0.437453	-2.770954	-86860246	6.11E+09	3.75E+09	-59.02369	1.27E+09	-7.05E+08	-63.73019
	(0.79750)	(1.03185)	(21.7548)	(3.4E+08)	(4.0E+09)	(4.6E+09)	(105.015)	(1.3E+09)	(2.6E+09)	(4620.57)
9	-0.567561	-2.321876	0.762152	7.04E+08	1.47E+10	1.96E+10	498.6542	6.15E+09	1.23E+10	-15370.58
	(1.55383)	(1.81908)	(29.5702)	(5.9E+08)	(6.7E+09)	(7.7E+09)	(245.250)	(2.1E+09)	(4.4E+09)	(5981.24)
10	-0.505998	1.204236	12.00730	1.24E+09	1.05E+09	-1.91E+09	-169.1121	1.78E+09	-1.68E+09	-12121.90
	(1.85310)	(1.84531)	(31.3872)	(7.2E+08)	(6.9E+09)	(8.5E+09)	(296.663)	(2.1E+09)	(5.2E+09)	(6597.52)

الخلاصة:

إن الاهتمام الواضح الذي أبدته معظم دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة كونه ظاهرة اقتصادية جديدة بالبحث و التفسير، ومظهراً من أهم مظاهر العولمة وصورة واضحة من صور التكامل الاقتصادي الدولي، وعلى الرغم من عدم الاتفاق بين الكثير من الدراسات حول العديد من أبعاد هذه الظاهرة، سواء تعلق الأمر بماهيتها ومحدداتها أو بتفسيرها ولاسيما بطبيعة أثارها على الاقتصاديات المضيفة، أو العوامل المؤثرة فيها و المساعدة على جذبها، بسبب تعقد أبعاد الاستثمار الأجنبي وتنوع الزوايا التي من خلالها تم تناول موضوعاته.

الدول الإسلامية كغيرها من دول العالم سعت إلى توفير مناخ ملائم من أجل استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر كونه مصدر من مصادر التمويل الخارجي الذي هي في حاجة إليه فعملت على إقرار سياسات تشجيعية وتحفيزية تجاه الاستثمار لأجنبي المباشر أملاً في تحريك عجلة التنمية لديها و الاستفادة من مختلف أثاره الاقتصادية الإيجابية ، خاصة منها تحفيز النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا و التقنية و الاستفادة من الخبرة و تغطية السوق المحلي من المنتجات... إلخ.

شهدت أغلب البلدان الإسلامية استمراراً في تحسين أطرها التشريعية المرتبطة بمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى توقيع عديد الاتفاقيات الدولية الرامية لتشجيع و حماية الاستثمار وتحقيق التكامل الاقتصادي و التجاري ، كما واصلت جهودها في عرض المزيد من فرص الاستثمار الطموحة، مع تسجيل تراجعها في الدول التي عرفت عدم استقرار سياسي واجتماعي.

- نسجل أن هناك تباين في ترتيب الدول الإسلامية ضمن مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في مناخ الاستثمار؛ حيث أنه بالرغم من أن أداء الاقتصاديات الإسلامية بشكل عام حقق تحسناً واضحاً أدى إلى تراجع فجوة التنافسية وتسهيل ممارسة الأعمال،

إلا أن هذا التقدم يرجع أساساً إلى تطور الوضع التنافسي للدول نتيجة تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وأداء التجارة الخارجية بفضل ارتفاع أسعار النفط في بعض الدول وتوظيف عوائده في تطوير البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية وبناء دعائم الاقتصاد الجديد، وهو ما جعل كل من السعودية واندونيسيا و الهند تحتل مراكز متقدمة ضمن مختلف المؤشرات، بينما احتلت باقي الدول التي شملتها تقارير الهيئات الدولية مراكز متوسطة إلى متأخرة.

- تعتبر نماذج البانل (PANEL DATA) من أنجح النماذج في تقدير البيانات التي تحوي الأبعاد الثلاثة الزمني والمقطعي والموضوعي في آن واحد، حيث تبين من خلال التحليل الساكن لنماذج البانل أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم الذي يأخذ الاختلافات في الثابت بين الدول وأن المتغيرات التي كانت معنوية في هذا التقدير هي: الإنفاق الحكومي، الناتج المحلي، الاستثمار والادخار المحليين وسعر الصرف.

- من عيوب التحليل الساكن أنه لا يهتم بالعلاقة الطويلة المدى بين المتغيرات من أجل ذلك قمنا بالتحليل الديناميكي، بعد اختبار الاستقرارية للسلاسل تبين أن هناك اختلافات في مستوى الفروقات في المتغيرات، تم استخدام طريقة تقدير مناسبة تمثلت في أشعة الانحدار الذاتي (VAR) عند درجة تأخير قدرت بـ 8، و تبين من خلال اختبار السببية أن هناك تغذية مرتدة بين أغلب المتغيرات المدرجة، و من خلال النموذج المقدر تبين أن كل المتغيرات المستقلة كان لها تأثير على المتغير التابع عند تأخيرات مختلفة ماعدا متغير واحد وهو معدل التضخم الذي لم يكن له تأثير، بالإضافة إلى ذلك نجد أن كل من معامل التحديد وقيمة اختبار DW في حالة جيدة فالمتغيرات المستقلة تفسر لنا ما مقداره 89%، كما أنه لا وجود لارتباط ذاتي للأخطاء مع اقتراب DW إلى 2 (2,14).

على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات، والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- ضرورة التزام الدول الإسلامية بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وإمام بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد وسائل الترويج الحديثة ومنها التسويق الإلكتروني.

- العمل على إرساء قواعد الحكم الراشد والسعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تلميه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل المساهمة في خلق بيئة ملائمة لتحفيز ريادة الأعمال، وهو ما يمر عبر تحسين البيئة الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي والاجتماعي، والقضاء على مختلف الممارسات والسلبيات والنقائص التي تحول دون جذب الاستثمار.

- العمل على تكريس حقيقي للإصلاحات الاقتصادية التي تخص الإطار الاقتصادي الكلي، بالنظر إلى وجود ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة ومستوى تطورها الاقتصادي؛ فكلما زادت قدرة الاقتصاد على التطور والنمو، كلما ارتفعت قدرته على جذب الاستثمارات وضرورة التنسيق وتحميد التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من أجل تبادل التجارب وتحقيق الأهداف المشتركة ضمن إطار حركية الاستثمارات البينية بين الدول، بالنظر إلى إمكانية وضع خطط استثمارية تراعي مصالح كل الدول الإسلامية.

- أولوية الاهتمام بالاستثمار في التعليم ورأس المال البشري في الدول الإسلامية، لأنه يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات، ومن ثم يعد الاستثمار الحالي في الموارد البشرية أحد القنوات الهامة التي من شأنها الاستفادة الفاعلة من الوفورات المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فإنه من الضروري العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال التعليم الذي يتصف بخصائص ومواصفات دولية، حتى يكون قادراً على خلق إطارات بشرية تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد الجديد.

## المراجع والإحالات:

- <sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 19.
- <sup>2</sup> - Raymond Bernard, Economie Financière International, Editions PUF, Paris, 1971, p: 91.
- <sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص: 15.
- <sup>4</sup> - Jean Louis, Multinationales et mondialisation, éditions du seul, Paris, 1998, p: 47.
- <sup>5</sup> - هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية (الحجم، الاتجاه، المستقبل)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص: 09.
- <sup>6</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة: تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، مرجع سابق، ص: 20-21.
- <sup>7</sup> - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص: 423-426.
- <sup>8</sup> - تميم و جابر بيل لبيوودث الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان و التجارة الإقليمية، التمويل و التنمية سبتمبر 1997 ص 13.
- <sup>9</sup> - لم يتم التفصيل أكثر كون أن المعطيات لا تنطبق على كل الدول الإسلامية و إنما هي مأخوذة من عينة فقط.